

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة  
(2000-2017)

**The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in  
Algeria : Econometric study for the period (2000-2017)-**

أ. دحماني نور الهدى

جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر

nourdahmani217@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/11/29

تاريخ الاستلام: 2019/02/10

**الملخص:** مواكبة للتغيرات الاقتصادية التي طرأت على العالم وخاصة في إطار الانفتاح المالي، ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يلعب دور استراتيجي ومهم في تفعيل النمو الاقتصادي، من خلال رفع معدلات نمو الناتج المحلي وخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة ومن ثم تحفيز النشاط التصديري ودعم القدرات التنافسية. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتبيان دوره في تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) باستخدام منهجية غرانجر للسببية لتحديد اتجاه العلاقة على المدى القصير والطويل. وخلصت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيفة ومتواضعة وأغلبها في القطاع النفطي، وتم التوصل أيضا إلى عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، لذا يجب العمل على توفير بيئة استثمارية ملائمة من حوافز اقتصادية وحماية قانونية.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، اختبار غرانجر للسببية.

**Abstract:** Keeping up with the changes that are come to the world especially in the financial openness, the importance of foreign direct investment has increased globally, especially for developing countries. It plays a strategic and important role in boosting economic growth, through raising gross domestic product growth rates, job creation and transfers of modern technology stimulate export activity and support competitiveness. In this context, this study aims to evaluate the reality of foreign direct investment and also to demonstrate its role in boosting economic growth in Algeria during the period (2000-2017), using granger causality methodology in order to determine the long run relationship and the direction of causality in both short and long run. The results of the study clearly show that the foreign investment flows are few, modest and most of them in the oil sector, also there is no relationship between foreign direct investment and economic growth. So that, it must work to provide a suitable investment environment through economic incentives and legal protection.

**Key Words:** foreign direct investment, economic growth, Granger causality test.

**JEL Classification:** C15, F21, F43.

\*مرسل المقال: دحماني نور الهدى (nourdahmani217@yahoo.fr).

## المقدمة:

شهدت الساحة الاقتصادية الدولية عدة تحولات منذ بداية عقد التسعينات، تمثلت أساسا في تكريس بوارد العولمة، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح في الوقت الراهن من المواضيع الهامة في معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني لها وتقليص فجوة النمو بينها وبين الدول المتقدمة.

الاستثمار الأجنبي المباشر آلية نمو اقتصادي عالمي تبعا لنظرية النمو الاقتصادي، تقوم هذه العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على افتراض أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا والكفاءة الإنتاجية، وهذه العناصر تؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي حسب وجهة النظر هذه، ويعتقد بانتقال المعرفة من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الشركات المحلية. ويعرف هذا في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، بانتشار المعرفة. حيث يؤدي نشر المعرفة إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة في الشركات المحلية.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل استراتيجيات تنمية قائمة على الشركات العالمية المتعددة الجنسيات، ويكون لها الدور الأهم في الصادرات وتطوير تنافسية الاقتصاد العالمية، وتعتبر سنغافورة وماليزيا من النماذج التنموية الموجهة التي تعتمد على تدفقات الاستثمارات المباشرة. والجزائر كغيرها من الدول النامية وبسبب ظروفها الاقتصادية وقلة مواردها المالية فضلا عن إيرادات قطاع المحروقات، ونظرا لضيق قاعدتها الاقتصادية وتدني معدلات النمو الاقتصادي فيها، قامت ببذل العديد من الجهود في سبيل النهوض بمستويات التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي لها، وعلى إثر ذلك اعتمدت على مصادر التمويل الخارجي والذي يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها، فهو يعتبر من العوامل المساعدة لزيادة النمو الاقتصادي والقدرات الإنتاجية وزيادة معدلات التشغيل وخلق فرص عمل جديدة وإدخال تقنيات تكنولوجية حديثة، وتسعى أيضا إلى إزالة مختلف العوائق أما حركة رأس المال الأجنبي.

وتأتي هذه الدراسة لدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال اختيار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، ومن ثم تحديد العلاقة السببية بين هذين المتغيرين خلال الفترة (2000-2017).

**إشكالية الدراسة:** إلى أي مدى نجحت التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة في تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وهل يؤثر استثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (200-2017)؟.

**أهمية الدراسة:** تأتي أهمية الدراسة من أنها منسجمة مع الاهتمام الواسع بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، كما تكمن أهميتها في تقييم قدرة الجزائر على الاستفادة من الظروف الإقليمية والأسواق الجديدة التي ستفتتح أمامه مع التحسيس بضرورة إزالة كل العوائق الاقتصادية والقانونية أمام حركة رأس المال الأجنبي حتى يتم دعم قاعدة الاقتصاد الوطني بعيدا عن قطاع النفط. ودراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ومعرفة طبيعة العلاقة السببية بينهما خلال الفترة (2000-2017).

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى دراسة الأبعاد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر كأهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي، ومن ثم توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر وقياس الأثر المتبادل بينهما خلال الفترة (2000-2017). وتهدف أيضا هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وما هي العراقيل التي تواجهها وسبل التقليل منها.

**فرضيات الدراسة:** تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محركا قويا للنمو الاقتصادي وله آثار ايجابية على الاقتصاد في حال توفر المناخ الاستثماري الملائم.
- توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).
- الحدود المكانية والزمنية للدراسة:** تقتصر الدراسة على تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي، ودراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بينهما واتجاه العلاقة السببية خلال الفترة (2000-2017).

**منهج للدراسة:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض الإطار النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وتقييم واقعه في الجزائر، ومعرفة العراقيل التي تواجهه وسبل تفعيلها. كما تم الاعتماد على المنهج التحليل الكمي عند القيام بالدراسة القياسية من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية لغرانجر.

## 1. الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

### 1.1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم". وطبقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة. (محمد، 2004، صفحة 19)

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في قطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)". (علي، 2004، صفحة 4).

### 2.1. أساليب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل يقوم به أجنبي، ويتم في عمليات إنتاجية، ويأخذ شكلين، أولهما إنشاء مشروع جديد لم يكن سابقا ويطلق على هذا النوع الاستثمار في الحقول الخضراء، والآخر يتم من خلال شراء عمليات على الموقع الذي كان مشغولا ويسمى هذا النوع الاستثمار في الحقول السمراء، وإن للمستثمر الحق في إدارة موجوداته، وقد تباينت درجة ذلك بتباين النسبة التي يمتلكها المستثمر الأجنبي من أصل رأس المال. (UNCTAD, 1999, page 101-103). فقد حددها صندوق النقد الدولي ولأغراض إحصائية بأكثر من 10% كحد أدنى من أصل رأس المال لمنح المستثمر الأجنبي حق الإدارة ويعد ذلك في سبيل الاستثمار الأجنبي، وقد اختلفت تلك النسبة بين الدول وحسب سياسة الدولة المضيفة، ويعد أسلوب الاندماج والاقتران أهم أسلوب ومصدر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يسهم هذا الأسلوب فيما بين 40-60% في حين تصل هذه النسبة إلى 50% في أوروبا الشرقية، كما يلاحظ ارتفاعه للسنوات الماضية في البلدان النامية خاصة بعد توسع برامج الخصخصة فيها، لتشمل قطاعات مهمة مثل قطاع الخدمات. (خضر، 2004، صفحة 3). وتعد الـTNC إحدى هياكل ومصادر التمويل الدولي، كونها الفتاة التي يتحرك عبرها الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشكل تدفقاته عبرها أعلى نسبة من إجمالي تلك الاستثمارات، وغالبا ما يحددها عنصران رئيسيان في اختيار نوع الاستثمار المباشر الذي تنفذه وهما مستوى التنمية الاقتصادية وتكلفة عوامل الإنتاج.

### 3.1. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

أ. البيئة السياسية: يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن لاستقرار السياسي في أي دولة تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب، وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير. (عباس، 2007، صفحة 175)

ب. العوامل الاقتصادية: من أهم الناتج الوطني الإجمالي، معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي، قيود التجارة الدولي، حيث تمثل أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات وكلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين. (عبد السلام، 2007، صفحة 97)

ج. البيئة القانونية والتشريعية: تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة إضافة إلى حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس حول العالم على إصدار تشريعات

للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضباغ الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها. (القرشاي، 2006، صفحة 5)

د. **البيئة الإدارية:** يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب، للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع للاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

#### 4.1. أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تقسيم أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أنواع هي:

أ. **أهداف المستثمر الأجنبي:** من أهم الأهداف التي يسعى إليها المستثمر الأجنبي إلى تحقيقها هي: (علوان، 2009، صفحة 351)

- الحصول على أسواق جديدة لتصريف منتجاته من السلع التي لم يسعها السوق المحلي.  
- المساهمة في الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها وبأسعار رخيصة من خلال استخدامها في عملية التصنيع.

- الحصول على الإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول لتشجيع الاستثمار فيها.  
- خلق فرص جديدة لتحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، أي أن الشركات الأجنبية تحقق أرباحاً من خلال استثماراتها الأجنبية التي تفوق أرباحها من عملياتها داخل موطنها الأصلي.  
- الإسهام في تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية.

ب. **أهداف البلد المضيف:** يسعى البلد المضيف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مصالحه من وراء جذبه للاستثمارات الأجنبية، ومن أهم هذه الأهداف: (حسين، خلف، 2017، صفحة 219)

- المساهمة في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشاريع التي يتم إنشاؤها بواسطة استثمارات الشركات الأجنبية.

- الحصول على التكنولوجيا التي ينقلها المستثمر الأجنبي لخدمة مشاريعه واستثماراته.  
- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات وزيادة الصادرات للدولة المستثمر فيها وخاصة عند قيام المشاريع المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج.

- الإسهام في تدريب العاملين المحليين على الأعمال الإدارية.

- الاستفادة من الموارد البشرية المحلية والموارد المالية المتوفرة لهذه الدول.

## 2. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المطردة التي تحدث في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن، وتقاس الطاقة الإنتاجية إما عن طريق الناتج المحلي الإجمالي، بما يحققه الاقتصاد الوطني من نمو خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة. وحتى يتسنى فهم جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي سيتم التعرض لوجهتي المدرسة التقليدية والتجديدية عن هذه الاستثمارات.

فوجهة نظر المدرسة التقليدية ترى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لشراء بعض الشركات الوطنية من قبل الشركات الأجنبية وتحويل أرباحها إلى الخارج، إضافة إلى خروج الشركات الوطنية من السوق المحلي نتيجة للمنافسة مع الشركات الأجنبية إلى جانب خنق الشركات المحلية وتحجيمها لاستحواذها على القطاع الاقتصادي الذي تمارس فيه هذه الشركات أنشطتها، ومن ثم الحد من جهود التنمية الاقتصادية في المستقبل والمتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لوجهة النظر التجديدية، فإنها ترى أن هذه الاستثمارات تؤدي إلى زيادة إمكانية النمو السريع في البلدان النامية، بسبب قدرتها على التحويل من المصادر الداخلية والخارجية، بشكل يفوق منافسيها المحليين، مما يمكن المشروعات الأجنبية من تمويل استثماراتها الجديدة ومن ثم تعزيزها لإمكانات النمو في هذه البلدان. (عدنان، المسيلي، 2003، صفحة 189-190). ففي النماذج النيوكلاسيكية النمو الاقتصادي ينتج من عاملين هما: التقدم التكنولوجي أو نمو القوة العاملة. وهذين العاملين يعالجان متغيرات خارجية، ويعني ذلك أن قيم كل من العاملين المذكورين تتحدد بقيم متغيرات أخرى خارج هذا النموذج. وطبقاً لهذا النموذج يؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج في الأجل القصير فقط. حيث أنه في الأجل الطويل وفي ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف لا يكون له تأثير على معدل النمو الاقتصادي. (Campos, Kinoshita, 2002, page 400). أما في نماذج النمو الداخلي فإن الأثر الكلي الموجب للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ينقسم إلى أثرين مختلفين، أولهما الأثر المباشر الموجب، ويتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا أدى إلى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية. ويعني ذلك أن هذا الأثر سوف يتحقق إذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية علاقة تكاملية أو طردية. وثانيهما الأثر غير المباشر الموجب، ويتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبه آثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية المضيفة. (الشوربجي، 2005، صفحة 259)

### 1.2. الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر المهمة للتمويل في الدول النامية وخاصة التي تعاني من قصور مواردها المالية وكذلك التي تعاني من ضعف أنظمتها المالية والتنظيمية فهو يساهم في سد فجوة الموارد المحلية. إن تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر على مصادر التمويل الأخرى له علاقة بأسلوب خدمة الدين، حيث لا توجد

مدفوعات خدمة مطلوبة على الاستثمار ما لم يحقق عوائد مالية، ويتعين فقط سداد مدفوعات الفائدة على القروض بغض النظر عما كانت هذه الأموال استخدمت لزيادة الطاقة الإنتاجية عبر الاستثمار المنتج أو انحرفت إلى المجالات غير المنتجة، فضلا عن إعطاء الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد استقرا أكثر للدول المتلقية له على عكس التدفقات الأخرى منها القصيرة الأجل التي تمتاز بسرعة تقلب عالية، ويمكن أن يظهر الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد التمويل عندما تخلق الموجة الأولى منه تيارا لاحقا من الاستثمار تجاه الدول المتعلقة، فرأس المال الخاص يوصف بأنه حذر فإذا نجحت التجربة الأولى فإنه يتوسع في دخوله للدولة المضيفة ويدفع بالمستثمر الأساسي بتوسيع استثماراته، كما يشجع الآخرين على ذلك.

وقد تتداخل الاستثمارات الأجنبية مع المحلية، كما يمكن أن يشكل نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر ذاته في الدولة قاعدة لخلق مناخ مناسب فيها، ويساهم بصورة غير مباشرة، بتدعيم البيئة المالية وكذلك النفسية، كذلك يظهر الأثر المالي للاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد الوطنية فيحفز الطبقات الغنية إلى المساهمة في المشروعات الأجنبية أو إقامة مشاريع مماثلة أو مكاملة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر. (عبد العظيم، 2000، صفحة 39)

### 2.2. المساهمة في التكوين الرأسمالي:

قد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف، إن ذلك يتوقف على صافي التدفقات الداخلية والخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر، وإن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر يتزايد في الدول التي يعود فيها المستثمرون الأجانب باستثمار نسب كبيرة من مداخيلهم وذلك أكثر من الدول التي تكون فيها التدفقات الخارجة متزايدة، وهكذا فإن رصيده يتوقف على حركة التدفقات الخارجة والداخلية في الدول المضيفة. إن التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر تتكون من أسهم رأس المال العادية والتي تجلبها المستثمرون الأجانب إلى الدول المضيفة، وهناك أيضا صور غير مباشرة، لجلب رأس المال الناتجة عن عمليات التصدير للمنتجات التي يقوم بإنتاجها هؤلاء المستثمرون، فهي أيضا تدفقات داخلية، كذلك فإن عمليات الإنتاج التي يقوم بها هؤلاء المستثمرون ضمن الاقتصاد المحلي، والتي تعمل على توفير القطع الأجنبي والذي كان يستخدم لتأمين المستوردات من نفس هذه المنتجات أما التدفقات الخارجية، فهي إستيرادات المستثمر الأجنبي من السلع الرأسمالية والمواد الأولية والمهارات الإدارية والتقنية فضلا عن تحويلات الأرباح إلى البلد الأم. (حمزة، 2011، صفحة 150)

### 3.2. الأثر على الإنتاج والدخل:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بصورة إيجابية في الإنتاج والدخل، فالشركات الوطنية قد لا تدرك فرض الاستثمار المحلي المتاحة، بسبب ضعف الإمكانيات المالية والفنية، وللمستثمر الأجنبي خبرات متراكمة في النشاط الاقتصادي، ومعرفة أكثر بالفنون الإنتاجية والتسويقية، مما يخلق فرص توظيف جديدة ودخول جديدة، وقد تزداد العمالة مع تصدير السلع الكثيفة العمالة نسبيا.

هناك أيضا اختلافات في مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج الوطني في الدول المضيفة، ويتحدد المؤشر الحقيقي لتلك المساهمة بالدخل المتولد من عناصر الإنتاج الوطنية وليست الأجنبية، ولذلك فدخل

TNcs المدفوع لعناصر الإنتاج غير الوطنية لا تمثل عائدا حقيقيا مباشرا للدولة المستضيفة، إلا في ذلك الجزء المنفق منه محليا، وأيضا مصدر المدخلات المستخدمة في الشركة المنفذة للاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف. (حمزة، 2011، صفحة 151)

#### 4.2. الأثر على ميزان المدفوعات:

إن الأثر الأولي للاستثمار الأجنبي المباشر ينعكس في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في البلد المضيف، ثم ينعكس بصورة إيجابية في حساب رأس المال، عندما تقوم TNcs ببيع عملاتها الأجنبية مقابل عملة البلد المضيف لتمويل نفقاتها محليا، وفي مرحلة تالية يساهم في تحقيق الشحة في النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات إلى قطاعات إحلال الواردات. ويحدث تحسن في الميزان إذا ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات أو إعادة التصدير للبلد الأم للشركات الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير غالبا ما يحقق النجاح لأن لها سمعة من ناحية التسويق والجودة والمعرفة بالأسواق الخارجية.

في البداية ترتفع استيرادات السلع الرأسمالية التي تحتاجها الـ TNcs ولكن حال طرحها للإنتاج، فإن المنتجات النهائية والسلع الأخرى التي كانت تستورد من قبل البلد المضيف ستميل إلى الانخفاض التدريجي، حيث تقوم الـ TNcs بإنتاج السلع التي تسد جزء من حاجة السوق المحلية وتصدير الفائض منه. ولكن الحكم على النتيجة يتطلب المقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال في البلد المضيف مع حجم الموارد المحولة منه من خلال رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب، وإذا كان الأثر الأول يفوق الثاني، عندئذ يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة إيجابية مع ميزان المدفوعات للبلد المضيف. (Root, 1982, page 112).

### 3. أهم سياسات دعم خطة جذب الاستثمار الأجنبي:

#### 3.1. توفر الإدارة لدى أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية:

يعد توفر هذا العامل أساس نجاح إستراتيجية دعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، على أن يترجم ذلك إلى خطوات فعلية في مجال التشريع والتنفيذ لزيادة هذا التدفق، وصانعي القرار الاقتصادي عليهم وضع القوانين الملائمة لذلك مثل (قوانين حماية الملكية، قوانين الشركات، تحرير التجارة ورأس المال، دعم المنافسة، الخصخصة،... إلخ)، وكل ذلك يوفر للمستثمر الأجنبي الاطمئنان والضمان بأن استثماراته بحماية تكفلها تلك القوانين ولا تتغير حتى إن تغيرت الحكومة، في حين يقع على الجانب التنفيذي مهمة ترجمة تلك التشريعات إلى واقع فعلي تسهل وتحمي الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشترط وضوحها واستقرارها.

#### 3.2. تحديد الأهداف المطلوبة تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الحوافز والإعفاءات المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ما هي إلا عبئا اقتصاديا ماليا، وبالتالي لا بد أن يكون المردود الاقتصادي للتدفق أكثر منها، وإلا فلا داعي من ذلك وعليه يجب أن تكون الأهداف

واضحة ومحددة سواء ما يتعلق منها بزيادة الصادرات أو إشباع حاجة السوق المحلية فضلا عن زيادة الكفاءة الاقتصادية وغيرها، وعليه لا بد من تحديد نوع الاستثمار الملائم ولكن هدف نظرا لاختلاف دوافع وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر نفسه. (الأسكوا، 2003، صفحة 21-23)

**3.3. سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تكمل سياسة دعم الاستثمار المحلي وليست منافسة أو متناقضة معها:**

إن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر قد يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني ولاسيما في حالة الأزمات العالمية أو المحلية وقد ينخفض نتيجة ذلك، وعليه لا بد أن تكون السياسة الاستثمارية مكاملة لسياسة الاستثمار المحلي. (الأسكوا، 2003، صفحة 21-23).

#### **4.3. التكامل بين فروع الشركات الأجنبية ووحدات الإنتاج المحلية:**

إن هدف التنمية المنشود لا يتحقق إلا إذا كان هناك ارتباط وثيق بين الشركة الأجنبية وقطاعات الإنتاج المحلية فانتفاع الأخيرة من التكنولوجيا والإدارة المتطورة وغيرها هو الأساس في تحقيق الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الوحدات المحلية إضافة إلى تحقيق كفاءة عوامل الإنتاج. (عبد السلام، 2007، صفحة 134)

#### **5.3. السياسات الاقتصادية:**

لكي تحقق الدولة أهدافها التي تسعى لتحقيقها من خلال جذب الاستثمار الأجنبي لا بد أن تضع السياسات الاقتصادية التي تحقق جذبا للاستثمار كجزء لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة. فتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة هو المحدد للاستراتيجية اللازمة بما في ذلك الجوانب المالية اللازمة لتنفيذها، وهذا يشمل بدوره سياسة الدولة نحو الاستثمار سواء من ناحية النوع أو الحجم والقطاعات التي يستثمر بها ذات الأولوية، وسياسة فتح الباب أمامه ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية سواء المالية أو التقنية والإدارية عن تحقيقها، وسياسة الدولة نحو جذب الاستثمار يجب أن تتصف بالمرونة طبقا للأوضاع الاقتصادية والمالية والتقنية المتوفرة لكل مرحلة، وتتغير إذا تغيرت الأوضاع. وعموما فسياسات استقطاب الاستثمار هي متعلقة بالسياسات الاقتصادية التجميعية ومنها السياسة التجارية والتي تركز على إزالة الحواجز والقيود الكمية أمام حركة التجارة وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية على مجموعة واسعة من السلع الرأسمالية والوسيلة، وكما تهدف أيضا إلى تحسين المناطق الحرة وتوسيعها وتحديثها لتكوين مواقع جذب استثماري تؤدي إلى تنمية الصناعات والمبادلات التجارية. (الأسكوا، 2004، صفحة 28-30).

في حين يجب أن تتضمن السياسة المالية سلسلة من الإجراءات في الإصلاح المالي الذي يهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال ترشيد النفقات وتحسين مستوى الخدمات الحكومية، فضلا عن تطوير هيكل الإيرادات العامة من خلال إصلاح ورفع كفاءة النظام الضريبي، علاوة على تطوير إدارة الدين العام من خلال إصدار بعض القوانين التي تحسن كفاءة إدارته وذلك لتعزيز السوق المالية. ولا شك أن للسياسة التكنولوجية دورا

هاما تمارسه في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تسخيرها لتحسين جودة الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (الأسكوا، 2004، صفحة 33-34).

### 6.3. الترويج الإعلامي:

ونعني بما كل السبل تعرف المستثمر الأجنبي بالفرص الاستثمارية المتاحة وحجمها وقطاعاتها الرئيسية مثل الخرائط الاستثمارية، إبرام الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وإلغاء الازدواج الضريبي والخدمات الحكومية المتوفرة، الندوات واستقبال المستثمرين، إقامة المعارض، مراكز الترويج... إلخ. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2004، صفحة 11). ويلعب الجانب الترويجي دوراً مهماً في خطط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهناك من الدراسات التي أكدت أهمية تلك البرامج وعلاقتها الإيجابية في قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومنه التجربة الصينية والمصرية والدنماركية والسويدية والسعودية... إلخ. (الغالي، 2008، صفحة 10-11)

### 7.3. الاعتماد على سياسة تقديم الحوافز الموجهة بدلا من الحوافز العامة:

الحوافز والتسهيلات والإعفاءات ما هي إلا تكلفة يتحملها الاقتصاد المحلي وخاصة الميزانية العامة له، وبالتالي يجب ربط تلك السياسة بقطاعات معينة تتمتع بها الدولة بميزة نسبية بحيث تعود نتيجة هذه القطاعات بأعظم الفائدة على البنية الاقتصادية الشاملة، وقد أثبتت دراسات معينة، أن إتباع سياسة الحوافز الموجهة هي أكثر جدوى من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات والحوافز تشمل كل القطاعات والصناعات، بما في ذلك التي لا تتميز فيها الدولة بأية ميزة تنافسية. (الأسكوا، 2004، صفحة 26).

### 8.3. تقرير الموارد البشرية:

العمالة المدربة والرخيصة نسبيا مقارنة مع مثيلتها في الدول المجاورة والمتقدمة عاملاً أساسياً في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لارتباطها بتكلفة الإنتاج ومن ثم بالاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ذلك النوع المرتبط بالمنافسة على الأسواق المحلية.

كما تؤدي برامج الاهتمام بنظام التعليم والتدريب دورها في دعم تدفق الاستثمار المباشر وبما يتلاءم مع متطلبات السوق المحلية من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، وقد أكدت دراسات تناولت ميزة الموارد البشرية في تجربة سنغفورة والتي سميت (معجزة سنغافورة) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى الرغم من عدم توفر الموارد الطبيعية بالدول المجاورة تتم فيها خاصة منتجات البترول حيث يتوفر عنصر العمل المتعلم والماهر وترتفع نسبة التعليم فيها إلى (91%)، وارتفاع نسبة العمالة التي تتحدث الإنجليزية وبالتالي فهي تجذب أكبر جزء من الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي خاصة في مجال الإلكترونيات وعلى الرغم أيضاً من ارتفاع تكلفة عنصر العمل فيها مقارنة مع جارتها (هونغ كونغ - تايلاند) ولكنه يتميز بكونه أكثر تدريباً وولاء. وكذلك أشارت الدراسة نفسها إلى نجاح تجربة كوستاريكا وإيرلندا في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لما تتمتع كلاهما بنظام تعليمي حديث وشامل ويد عاملة شابة ومتعلمة. (عبد السلام، 2007، صفحة 134).

## 4. تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

## 1.4. مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

أ. تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر: يبين الشكل التالي تطور حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال (2000-2017).

## الجدول 01: " تطور حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال (2017-2000)"

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صافي التدفقات الوافدة	0.28	1.11	1.06	0.63	0.88	1.15	1.84	1.68	2.63
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صافي التدفقات الوافدة	2.74	2.30	2.57	1.50	1.69	1.50	0.53 -	1.63	1.20

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org) consulté le : 15/03/2019

يتضح من خلال الجدول رقم (01) أن الفترة (2007-2000) تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجاوزت عتبة المليار ووصلت إلى مستويات عليا خلال هذه الفترة، كما أنها تميزت باحتلال الجزائر للمرتبة الثالثة إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وترجع أسباب الانتعاش الملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

- الاستثمار الكبير المسجل في قطاع النفط والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية.
- بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لفائدة شركة أسبات الهندية.
- عام 2001 الارتفاع يعزى إلى التوافق مع إصدار الأمر رقم 03/01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية. خلال الفترة (2008-2014) تبين الإحصائيات ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث حققت ارتفاع قياسي سنة 2009 ليصل إلى 2.746.93 مليون دولار أمريكي، فهي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ولكنها لم تحافظ على نفس الوتيرة، حيث انخفضت عام 2012 إلى 1.500 مليون دولار أمريكي ثم ارتفعت إلى 1.691 مليون أمريكي عام 2013، ويرجع سبب هذا التقدم إلى سياسة الانفتاح التي تعتمدها الجزائر، وكذلك التحفيز والامتيازات التي أصبحت تقدمها للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى الاستقرار والتطور

الإيجابي لمعظم المؤشرات الاقتصادية الكلية، ففي هذه الفترة أصبحت الجزائر تعيش في فترة مجبوحة مالية. (جباري، 2012، صفحة 287)

ب. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي: بين الجدول (02) مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

**الجدول 02: "نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي"**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المساهمة	0.51	2.03	1.88	0.94	1.03	1.12	1.57	1.25	1.54
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المساهمة	2.00	1.43	1.29	0.72	0.81	0.70	-0.32	1.02	0.72

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org) consulté le : 15/03/2019

انطلاقا من البيانات الموضحة في الجدول السابق يتبين أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة ومتذبذبة، حيث حققت أفضل نسبة سنة 2009 بـ 2%، ويمكن إرجاع ذلك إلى التحسن النسبي في البيئة الاستثمارية وانتعاش أسواق النفط.

ج. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر: من خلال الجدول (03) يتبين لنا أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017).

**الجدول 03: "التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المصروح بها خلال الفترة (2002-2017)"**

المناطق	عدد المشاريع	القيمة (مليون دينار جزائري)	مناصب الشغل
أوروبا	472	1.148.208	78.415
الاتحاد الأوروبي (تحيديا)	332	666.499	44.646
آسيا	114	169.732	11.761
أمريكا	18	68.813	3.737
الدول العربية	262	1.057.257	34.462
إفريقيا	6	39.686	609
أستراليا	1	2.974	264
متعددة الجنسيات	28	33.160	4.335
المجموع	901	2.519.831	133.583

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المتاحة عبر الموقع الإلكتروني: [www.andi.dz](http://www.andi.dz) consulté le : 16/03/2019

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن الاستثمارات الأوروبية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة المشاريع حيث حققت من خلال 472 مشروع ما يعادل 1.148.208 مليون دينار جزائري، ثم تأتي في المرتبة

الثانية الدول العربية حيث حققت من خلال 262 مشروع ما يعادل 10.057.257 مليون دينار جزائري، ثم تأتي الاستثمارات الآسيوية والأمريكية في المرتبتين الثالثة والرابعة وأخيرا الدول الأفريقية. ولكن تبقى هذه القيم ضئيلة جدا مقارنة مع الاستثمارات الأجنبية في باقي الدول وبالتحديد العربية ويمكن إرجاع ذلك إلى كون بيعة الاستثمار أو مناخ الاستثمار في الجزائر غير ملائم.

د. التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر: يوضح الجدول (04) أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2017).

الجدول 04: "توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2017)"

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة (مليون دينار جزائري)	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	13	1.44	5.768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82.593	3.28	23.928	17.91
الصناعة	558	61.93	2.050.277	81.37	81.413	60.95
الصحة	6	0.67	13.572	0.54	2.196	1.64
النقل	26	2.89	18.966	0.75	2.407	1.80
السياحة	19	2.11	128.234	5.09	7.656	5.73
الخدمات	136	15.09	130.980	5.20	13.842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89.441	3.55	1.500	1.12
المجموع	301	100	2.519.831	100	133.583	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المتاحة عبر الموقع [www.andi.dz](http://www.andi.dz) consulté le : 16/03/2019

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن القطاع الصناعي يحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع والتي تبلغ نسبتها 61.93% ويليهما قطاع البناء بنسبة 15.76%، ويتميز القطاعين بمردودية عالية للشركات خاصة في قطاع النفط وأيضا صناعة الأدوية وتحملة مياه البحر، وهي قطاعات تحقق عوائد مغرية تحفز وجود رأس المال الأجنبي بشكل كبير بالرغم من المخاطر المرتبطة بها.

بالنسبة لقطاع الخدمات، النقل، السياحة والزراعة لم تحض بالمستويات المنشودة، حيث سجل قطاع الخدمات 15.09% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، يليها القطاع السياحي بنسبة 2.11% والقطاع الزراعي 1.44% وهي نسب ضعيفة بالرغم من الجهود وسلسلة الإصلاحات والتحفيزات الممنوحة لهذه القطاعات.

#### 2.4. تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار:

أ. معدل النمو الاقتصادي: فيما يلي الجدول الذي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي مقياسا بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

## الجدول 05: "تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)"

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو	3.82%	3.01%	5.61%	7.20%	4.30%	5.91%	1.68%	3.37%	2.36%
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو	1.63%	3.63%	2.89%	3.37%	2.77%	3.79%	3.76%	3.30%	1.60%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: 16/03/2019: www.worldbank.org

إن ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة كان لها الأثر المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي حيث وصلت أعلى نسبة إلى 7.20% سنة 2013، إلا أنه قد كان على مستوى كل الفترة في تذبذب ملحوظ ما بين الواحد فاصل، اثنين فاصل، ثلاثة فاصل، إلى أن انخفض سنة 2017 إلى 1.60%، ويعتبر هذا المعدل ضئيل جدا مقارنة مع الإمكانيات والجهود المبذولة على كل المستويات.

ب. معدل التضخم: فيما يلي الجدول الذي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

## الجدول 06: "تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)"

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0.34%	4.23%	1.42%	4.27%	3.96%	1.38%	2.31%	3.68%	4.86%
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	5.74%	3.91%	4.52%	8.89%	3.25%	2.92%	4.78%	6.40%	5.59%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: 16/03/2019: www.worldbank.org

يلعب مؤشر التضخم دورا هاما في استقرار البيئة الاقتصادية، وقد عرفت الجزائر ارتفاعا في معدلات التضخم حيث وصلت إلى 8.89% سنة 2012 كأعلى نسبة خلال الفترة (2000-2017)، وهو ما انعكس سلبا على القدرة الشرائية وارتفاع معدلات الفائدة في البنوك، وهي من العوامل التي تساهم في عرقلة العمليات الاستثمارية.

ج. التوازن الخارجي: عرف ميزان المدفوعات الجزائري تطور ملحوظا خلال الفترة (2000-2017) وذلك خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2013، هذا ما أدى إلى تسجيل فائض في ميزان المدفوعات وتحسن ملحوظ في احتياطي الصرف الأجنبي، إضافة إلى تراجع حجم المديونية الخارجية، وفيما يلي الجدول (07) الذي يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة (2000-2017).

## الجدول 07: "تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)"

الوحدة: (نسبة مئوية، مليون دولار أمريكي)

البطالة	الديون الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	رصيد ميزان المدفوعات	
29.5	25.467.370.754	54.790.245.60	/	2000
27.3	22.752.566.963	54.744.714.40	/	2001
25.7	23.045.429.383	56.760.288.97	/	2002
23.7	23.778.635.837	67.863.829.88	/	2003
17.7	22.426.644.863	85.324.998.81	/	2004
15.3	17.092.403.776	103.198.228.46	21.180.000	2005
12.3	5.219.827.515	117.027.304.75	28.923.000	2006
11.8	6.134.513.403	134.977.087.73	30.353.590	2007
11.3	6.246.397.602	171.000.691.88	33.954.307	2008
10.2	7.420.896.326	137.211.039.90	431.665	2009
10.0	7.260.318.008	161.207.268.66	12.220.267	2010
10.0	6.064.672.167	200.019.057.31	17.673.868	2011
10.2	5.515.63	209.058.991.95	12.092.476	2012
9.8	5.245.58	209.755.003.25	1.187.894	2013
10.6	521.30	213.810.022.46	-9.264.322	2014
11.2	4.671.37	165.979.277.28	-27.037.635	2015
10.5	5.463.16	160.129.866.57	-26.204.046	2016
11.7	5.699.17	167.555.280.11	-22.058 (ألف دولار أمريكي)	2017

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org) consulté le : 17/03/2019

## 5. العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيله:

## 1.5. العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بالرغم من الجهود المبذولة والاستراتيجيات المطبقة لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الحكومة طرف الحكومة الجزائرية، إلا انه لا يزال يعاني من العديد من العراقيل، والتي يمكن طرحها كما يلي:

أ. العراقيل السياسية والقانونية والإدارية: إن عامل الاستقرار السياسي يعتبر مهما جدا في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات خارج قطاع المحروقات. ونظرا للوضعية الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات، تم تصنيفها من طرف الهيئات الدولية كدولة ذات درجة مخاطر مرتفعة، الأمر الذي أدى إلى عزوف

عدد كبير من المستثمرين الأجانب فيها، إلا أنه وبعد إقرار قانون المصالحة الوطنية كان هناك تحسين في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بالنسبة للعراقيل القانونية فإن عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفضل في مضمونها، وكذلك عدم مساندة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح. (مفتاح، بن سميعة، 2004، صفحة 125). بالإضافة إلى العراقيل الإدارية، والممارسات البيروقراطية التي تجعل من المستثمرين الأجانب يهربون على مناطق أكثر أمانا ولا تتواجد بها تعقيدات إدارية وتتمتع بحوافز جيدة، ويؤكد الواقع العملي أن أغلبية هذه الحوافز غير موجودة بالجزائر، حيث ترتفع تكلفة المعاملات وتلقي بثقلها على بيئة الأعمال.

ب. **عدم وجود سوق منافسة:** يمكن إرجاع عدم وجودها إلى ما يلي: (بعلوج، 2006، صفحة 79-81):

- إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال إلى اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي، كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تنافس في مثل هذا الجانب.

- الكثير من الاستثمارات في الدول النامية عامة وفي الجزائر خاصة جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة، وإن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين، إلا أن هذه العملية لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيدها وتأثيراتها السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر.

- الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا تاما بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم نشاطه الذي يمثل 44% من النشاط الوطني، إضافة إلى أن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه.

- إضافة إلى العوامل السابقة وحسب تقرير أصدره البنك الدولي بعنوان "قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006"، فإنه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة جدا، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

ج. **عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:** إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحيه هذا الجهاز فعلا في استقبال المستثمرين الأجانب، وهذا في بداية الأمر عند القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة نامية، والملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال

الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين. (بعلوج، 2006، صفحة 85).

د. مشكلة العقار الصناعي: من أهم العراقيل التي تعترض العقار الصناعي نذكر ما يلي: (همال، 2005، صفحة 385):

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة.
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.
- أمن المنطقة الصناعية.

## 2.5. سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

أ. تحسين الإطار التشريعي والمؤسسي: يتميز الإطار التشريعي في الجزائر بالغموض والضبابية وعدم الاستقرار، حيث تثير الكثير من القوانين الخوف لدى المستثمرين الأجانب، كما يلاحظ أن قاعدة 51/49 التي أقرها القانون التكميلي لسنة 2009 أثارت جدال لم ينته بعد بين مؤيد لها ومعارض. والحقيقة العملية تؤكد أن هذه القاعدة غير ضرورية إطلاقا إلا في بعض القطاعات الإستراتيجية مثل: الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، أنواع معينة من الأدوية... إلخ. (جباري، 2014-2015، صفحة 252). وتجدر الإشارة إلى أن الغاية من هذه الإجراءات إلزام المستثمرين الأجانب باشتراك الجزائريين في حدود 51% على الأقل مع اعتماد مجموعة من التدابير الأخرى منها الأمر 09-01: (جباري، 2014-2015، صفحة 252):

- خضوع الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الانجاز إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- عدم إمكانية ممارسة أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأجانب إلا في إطار شركة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة على الأقل 30%.
- تمتع الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين.

ب. تسريع وتيرة الانفتاح الاقتصادي: وذلك من خلال الإسراع في عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تتمكن الجزائر من خلق محيط أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تحفيزات جديدة للاستثمار، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية للمؤسسة، لاسيما براءات الاختراع وعلامات الإنتاج، كذلك فإن احترام المعايير الدولية فيما يخص الملكية الفكرية، سيعجل من سيورة نقل التكنولوجيا هذا من جهة، من جهة أخرى فالدولة المنظمة العالمية للتجارة، تأخذ علامة أعلى ونقاط أكثر من قبل المؤسسات العالمية المختصة في تقييم البيئة الاستثمارية، باعتبار الدول المنظمة قامت بتحديث التشريعات، وتعطي إشارات مطمئنة لرجال الأعمال. (بعلوج، 2006، صفحة 11).

ج. دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة النمو الاقتصادي: إن الجزائر استطاعت تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومستوى من النمو الاقتصادي المقبول، لكن تعتبر هذه النتائج هشّة لأنها ترتبط في الأساس بارتفاع أسعار النفط، لذا يتعين على الجزائر استغلال الطفرة النفطية في معالجة الضعف الهيكلي المزمّن الذي يطبع الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، إذ تقتضي الضرورة الآن العمل على تنويع قاعدة الصادرات خارج المحروقات بما سيسمح بدعم الإنتاج الوطني وزيادة إمكانية استدامة النمو الاقتصادي. (جباري، 2014-2015، صفحة 254). عموماً إن تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر يتطلب دعماً لاستقرار السياسة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسة المالية والنقدية والتحكم في التضخم. كما أن خلق فرص الاستثمار، بما في ذلك انتهاج سياسة الخصخصة، يؤدي إلى دعم جهود الدولة في نجاح سياستها الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

د. التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي: بهدف التقليل أو الحد من هذه الظاهرة ينبغي على الجزائر العمل على إتباع الإجراءات الآتية: (بودلال، 2012، صفحة 154-155):

- إصلاح النظام الضريبي وجعله يساير التطورات العالمية، والعمل على مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدلها.
- تسديد العقوبات على التهرب الضريبي، وكل نشاط من نشاطات الاقتصاد الإجرامي بالأخص التهريب الذي بات يمثل خطراً حقيقياً على الاقتصاد الوطني.
- تسهيل الإجراءات الإدارية (التراخيص الإدارية، الإجراءات المالية والمحاسبية) بهدف تسيير عملية التنقل السلس والسليم للقطاع غير الرسمي إلى الشرعية.
- يجب على أجهزة الدولة تطبيق القوانين على الجميع وليس بصورة انتقائية حتى يتيقن المواطن أن الدولة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة ولا يضطر للبحث عن خدمات تكميلية تخلق طلباً على النظم غير الرسمية.

## 6. الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر:

### 1.6. منهجية الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة القياسية إلى دراسة العلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ. ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل من خلال إدخال طريقة غرانجر التقليدية لاختبار السببية في نموذج تصحيح الخطأ، وذلك في الجزائر خلال الفترة (2000-2017). سوف يتم التعبير عن الاستثمار الأجنبي المباشر وفق قيمة الاستثمارات الواردة والنمو الاقتصادي ممثلاً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أ. اختبار استقرار السلاسل الزمنية: تفترض معظم الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة، في حين أن السلاسل الزمنية الخاصة بالحياة الاقتصادية تتصف بعدم الاستقرار نتيجة عدم استقرار الظروف المحيطة، ويمكن من خلال رسم انتشار السلسلة الزمنية ودالة الارتباط الذاتي الجزئي الحكم

على استقرارية أو عدم استقرارية السلسلة. وترجع عدم استقرارية السلاسل الزمنية لأحد الأسباب التالية: وجود اتجاه عام، وجود تقلبات موسمية، عدم استقرار التباين والوسط الحسابي. (عبد المحمديوطعمة، 2011، صفحة 26-27). ومن أهم اختبارات سكون السلسلة الزمنية اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي- فولر

الموسع، وتتلخص في الثلاث نماذج التالية: (Bourbonnais, 2003, page 234)

**النموذج III:** يحتوي هذا النموذج على حد ثابت واتجاه زمني، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi Y_{t-j+1} + C + b_t + \mu_t \dots (1)$$

**النموذج II:** يحتوي هذا النموذج على حد ثابت فقط، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi Y_{t-j+1} + C + \mu_t \dots (2)$$

**النموذج I:** لا يحتوي هذا النموذج على حد ثابت ولا على اتجاه زمني، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi Y_{t-j+1} + \mu_t \dots (3)$$

يتم حساب الإحصائية (T) ومقارنتها مع القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية، فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة، فإننا نقبل الفرضية الصفرية أن السلسلة غير مستقرة لاحتوائها على جذر وحدوي، وإذا كان العكس فإننا نقبل الفرضية البديلة أن السلسلة مستقرة لعدم احتوائها على جذر وحدوي. مع الإشارة إلى أنه إذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة على مستوى النموذج III فإننا ننتقل إلى النموذج II، وإذا كانت النتيجة نفسها ننتقل إلى النموذج I. وإذا لم تتحقق الاستقرارية عند المستوى الأصلي ننتقل إلى دراستها عند أخذ الفرق الأول. (عطية، 2005، صفحة 262-265).

ب. اختبار التكامل المشترك: تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، وينص النموذج على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل، وهكذا فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي. ومن أهم النماذج القياسية المستخدمة اختبار جوهانسن - جيسيلوس، ويقوم على النموذج التالي: (سلامي وشيخي، 2013، صفحة 127)

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (4)$$

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسن إجراء اختبار الأثر، حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل (q=r)، ويحسب بالصيغة التالية:

$$= -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i) \dots (5) \lambda_{trace}$$

حيث أن:  $\lambda_i$ : القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين - التباين المشترك الذي يسمح بحساب القيم الذاتية، k: عدد المتغيرات، r: رتبة المصفوفة.

ت. نموذج تصحيح الخطأ: بعد اختبار جوهانسن ننتقل إلى صياغة نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، فعلاقة الانحدار التي تحصلنا عليها باستخدام طريقة المربعات الصغرى يمكن أن تكون زائفة، وقد تظهر أعراض ذلك في كبر قيمة معامل التحديد مقارنة بإحصائية دربن-واتسون، لذلك يتم إلى تقدير نموذج (ECM)، حيث أثبت كل من انجل-غرانجر عام 1987 إمكانية تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك من خلال تمثيلها بنموذج (ECM) الذي يمكن انجازه تبعا للخطوات التالية: (بن معزو وحمادة، 2013، صفحة 73-74). لنفترض بأنه لدينا متغيران  $Y_t, X_t$ ، وقدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة التالية:

$$Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 X_t + \varepsilon_t \quad (6) \dots$$

عندئذ يمكننا الحصول على متغير جديد يسمى بحد تصحيح الخطأ والذي يتمثل في البواقي، حيث يمكننا

$$\varepsilon_t = Y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_t \quad \text{كتابة:}$$

باستخدام هذا الحد يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_i \Delta X_{t-1} + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t \quad (7) \dots$$

حيث أن  $e_{t-1}$  يمثل حد تصحيح الخطأ في المعادلة رقم (7)، ويشير إلى معامل سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. وإذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية وسالبة فإن ذلك يدل على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات على المدى الطويل.

ث. اختبار غرانجر للسببية: يكون تحليل الانحدار قائما على أساس اختبار علاقة اعتماد أحد المتغيرات على عدد من المتغيرات التوضيحية. وإن مفهوم غرانجر للسببية يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادة تختلف بين المتغيرين. (رشاد، 2011، صفحة 270). قدم غرانجر تعريفا عمليا للسببية إذ عرضها كالآتي: إذا كان المتغير  $X_t$  يسبب في المتغير  $Y_t$  إذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية لـ  $Y_t$  بدقة أكبر باستخدام القيم السابقة لـ  $X_t$  أكثر من عدم استخدامها، وعلى هذا فإن التغيرات في  $X_t$  يجب أن تسبق زمنيا التغيرات في  $Y_t$  ففي هذه الحالة نستطيع أن نقول أن سبب  $X_t$  في  $Y_t$ ، وهذا يعني أن إضافة  $X_t$  الحالية والسابقة كمتغير توضيحي إلى نموذج انحدار يحوي القيم السابقة لـ  $Y_t$  يزيد من القوة التفسيرية للنموذج. (رشاد، 2011، صفحة 270-271). ويتطلب اختبار غرانجر للسببية تقدير العلاقتين

التاليتين: (Lambelet, 2001, page 7-8)

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n1} \beta_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i X_{t-i} + \mu_{1t} \quad (8) \dots$$

$$X_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n3} \omega_i X_{t-i} + \sum_{i=1}^{n4} \theta_i Y_{t-i} + \mu_{2t} \quad (9) \dots$$

حيث أن  $n2, n1, n4, n3$ ، هي عدد الفجوات الزمنية لكل متغير تفسيري، بحيث يمكن أن تكون كلها

مختلفة أو تكون متساوية. ثم نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i = 0$$

$$H_1: \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i \neq 0$$

## 2.6. نتائج الدراسة القياسية

أ. نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

الجدول 08: "نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)"

القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%		FDI	GDP <sub>C</sub>		
FDI	GDP <sub>C</sub>				
-3.79	-3.71	-3.17	-0.78	النموذج III	السلسلة الأصلية
-3.09	-3.05	-3.93	-1.56	النموذج II	
/	-1.96	/	0.36	النموذج I	
/	-3.73	/	-3.93	النموذج III	سلسلة الفروق الأولى
/	/	/	/	النموذج II	
/	/	/	/	النموذج I	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

وضحت النتائج المبينة في الجدول رقم (08) أن السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند أخذ الفرق الأول، حيث يلاحظ أن القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند المستوى، لذا نقبل فرض عدم وجود جذر الوحدة. لذلك تم أخذ الفرق الأول أين القيمة المطلقة للإحصائية (T) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي تم قبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة، بالتالي السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى. أما بالنسبة للسلسلة الزمنية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة عند المستوى، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المطلقة للإحصائية (T) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة صفر. وعليه نرفض فرض عدم القائل بأن هناك جذر وحدة.

ب. نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك:

الجدول 09: "نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك"

احتمال**	القيم الحرجة مستوى معنوية 5%	إحصائية الأثر Trace statistic	جذور أيقن Eigen value	فرضيات عدد المتجهات المتكاملة
0.1861	15.49471	11.43443	0.475772	لا شيء
0.2940	3.841466	1.101155	0.066507	على الأكثر 1

\* تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%.

\*\* تبني القيم المعيارية ماكينون- هوج- ميشيلس (1999).

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

يتضح من خلال الجدول (09) أن قيمة إحصائية الأثر أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة للتكامل المشترك وبالتالي يتم قبولها، كما أن قيمة الاحتمال تقدر بـ 0.1861 وهي أكبر من 5% مما يؤكد قبول الفرضية العدمية. ونفس الملاحظات تنطبق على الفرضية القائلة بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك على الأكثر. بالتالي يؤكد اختبار جوهانسن للتكامل المشترك عدم وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات. وبما أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك فلا يمكن تقدير العلاقة بين المتغيرين باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

ت. نتائج اختبار غرانجر للسببية: قبل القيام باختبار غرانجر للسببية، يجب تحديد عدد درجات التأخر، ويتم ذلك اعتماداً على معياري Schwarz و Akaike حيث نختار درجة التأخر  $p$  التي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين. بالاستعانة ببرنامج Eviews 8.1 تم اختيار درجة التأخر رقم (2) عند تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

#### الجدول 10: "نتائج اختبار غرانجر للسببية"

قيمة الاحتمالية	قيمة فيشر المحسوبة	
0.3485	0.94594	$D(GDP_C) \leftarrow FDI$
0.4407	0.63248	$FDI \leftarrow D(GDP_C)$

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

من خلال نتائج اختبار غرانجر للسببية الموضحة في الجدول (10)، يتبين لنا أنه لا توجد علاقة سببية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث أن قيمة الاحتمال في الاتجاهين أكبر من 0.05.

#### الخلاصة:

أضحى دول العالم وفي ظل العولمة الاقتصادية للمنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إيماناً منها بأن تلك الاستثمارات هي القاسم المشترك لمعظم التجارب التنموية الناجحة، ولا تتمتع دولة بوضع احتكاري له وإنما تتمثل كل دولة بما تتضمنه من عوامل جذب أو طرد قطبا منافسا للدول الأخرى في تلك الساحة العالمية المفتوحة، وقدرة الدولة على جذبها بتوقف على مقدرتها لتوفير الشروط والظروف الأفضل لها سواء من حيث الأمان أو العائد وغيرها.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي شهد قدراً ملحوظاً من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور الذي يمكن أن يلعبه بالنسبة لتأثيره على النمو الاقتصادي، فمن حالة الشكوك والكراهة لها، وما يمكن أن تؤديه تلك الاستثمارات في عملية التنمية التي سادت خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي إلى حالة تبنيها كلياً وتبني مجموعة من التدابير التحفيزية التي تدعمها إعانات منها بما تجلبه من فوائد تؤدي

إلى تحفيز النمو الاقتصادي، والدراسات النظرية والعملية أكدت على دور العولمة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد عناصرها الأساسية، ويتم ذلك عن طريق قنوات كثيرة، وإن البعض منها له تأثيره المباشر على محددات النمو الاقتصادي، كالمدرجات المحلية، انخفاض تكاليف رأس المال، نقل التقنيات الحديثة والعلمية من الدول المتقدمة وتنمية القطاع المالي المحلي في الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن القنوات غير المباشرة والتي تلعب في بعض جوانبها دورا مهما، وأكثر فاعلية من القنوات المباشرة ومنها زيادة التخصص في الإنتاج، وكذلك معالجة المخاطر الإدارية وتطويرها وتحسين أدائها على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي والمؤسسات معاً، ومن شأنها تقليل الضغوط والتأثيرات المنظمة للعولمة المالية وبحكم المنافسة.

والجزائر من خلال سعيها إلى تقليص الفجوة بينها وبين باقي دول العالم المتقدمة، تعمل جاهدة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة طمعا في مردوداتها الإيجابية ولاسيما تحفيز النمو الاقتصادي فيها، فضلا عما يصطحبه من فوائد أخرى كونه مصدرا لتدفق التكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية وشبكات التسويق، إلى جانب تحفيز المنافسة والابتكار والادخار، وخصوصا وهي تنتهج أهداف اقتصادية طويلة الأمد تطمح لتحقيقها، ويعتبر التنوع الاقتصادي بعيدا عن قطاع النفط إحداها. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تحريك عجلة النمو الاقتصادي للدول المضيفة من خلال توفيره للخبرات الإدارية والتنظيمية، نقل تكنولوجيا الحديثة، تحفيز الاستثمارات المحلية.
- تنامي التحفيز الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الجانب الاجتماعي خصوصا ما يتعلق برفع القدرات التشغيلية، وتطوير تأهيل قدرات وكفاءة العمالة المحلية.
- يرتبط مدى تحقق الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر بالإطار التشريعي المنظم لعملية دخول وممارسة هذه الاستثمارات لأنشطتها الاقتصادية.
- تمثل نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مؤشر النمو الاقتصادي مقياسا يعتمد عليه في تقييم قوة الآثار الإيجابية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما تم الاعتماد عليه للحكم على طبيعة العلاقة بينهما في الجزائر.
- الجزائر في إطار وضعها الاقتصادي واعتمادها الكلي على إيرادات النفط يجب عليها أن تقوم بتوسيع قاعدة استثماراتها الأجنبية من خلال وضع أرضية منافسة ومحفزة.
- يعاني مناخ الاستثمار في الجزائر من عدة معوقات منها مشكلة الفساد والرشوة والبيروقراطية والتأخر في تنفيذ العقود ومشكلة التمويل وعدم وجود نظام قانوني واضح يحمي حقوق حقوق المستثمرين الأجانب.
- تعاني الجزائر من مشاكل اقتصاديو وقانونية تحول دون حصولها منتظمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تتناسب مع الإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة.
- بالرغم من اهتمام الجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن تدفقات هذا الأخير لم تبلغ المستوى المطلوب بالرغم من الجهود المبذولة لاستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- لا توجد هناك علاقة توازنية على المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).
- يوضح اختبار غرانجر للسببية أنه لا توجد هناك علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).
- ومن خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية التي من شأنها أن تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بهدف الدفع من معدلات النمو الاقتصادي:
- ضرورة قيام الحكومة الجزائرية بتطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى اجتذاب التدفقات الاستثمارية الأجنبية، حيث أن زيادة هذه التدفقات تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- العمل على خلق مناخ اقتصادي واستثماري يخضع إلى مبادئ وأسس الحكم الراشد مما يضمن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إعادة النظر في منظومة الحوافز الضريبية والتسهيلات والإعفاءات الجمركية بما يكفل خلق مناخ استثماري ملائم وجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تركيز الجهود نحو استقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية كثيفة العمالة، بهدف خلق المزيد من فرص العمل.
- توسيع نطاق الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق البرامج والخطط الحكومية المرسومة، بإدراجه في جملة الوسائل المعتمدة خصوصا في حالة الاقتصاد الجزائري.

#### قائمة المراجع:

- الأسكوا. (2003). دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في الأسكوا. الأمم المتحدة: نيويورك.
- الشوريجي، مجدي. (2005). أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الرق الأوسط وشمال إفريقيا. يومي 14-15 نوفمبر. الجزائر.
- الغالي، عبد الحسين جليل. (2008). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات اجتذابه في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. جامعة الكوفة. العراق. 8.
- القرشاي، حاتم عبد الجليل. (2006). تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. مؤتمر الاستثمار والتمويل. مصر.
- المحمدي، ناظم عبد الله عززید، طعمة، سعدية عبد الكريم. (2011). استخدام نماذج السلاسل الزمنية الموسمية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في مدينة الفلوجة. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. العراق. (7)4.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2004). نشرة ضمان الاستثمار. الكويت. 3.

- بلعوج، بولعيد. (2006). معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. الشلف. الجزائر. 4.
- بن معزو، محمد زكريا، حمّانة، كمال. (2013). العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2010: مقارنة قياسية. مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون. عنابة. الجزائر. 35.
- بودلال، علي. (2012). انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية. مجلة الإستراتيجية والتنمية. الجزائر.
- جباري، شوقي. (2012). تداعيات الأزمة المالية على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة تونس، الجزائر، مجلة دراسات محاسبية ومالي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية. بغداد، العراق. 7(21).
- جباري، شوقي. (2015/2014). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- حسين، عبد الرزاق حمد، خلف، خلدون عبد الله. (2017). قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة سنغفورة أمودجا للمدة (2005-2015). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. تكريت، العراق.
- حمزة، حسن كريم. (2011). العولمة المالية والنمو الاقتصادي. دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- خضر، حسان. (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا. سلسلة جسر التنمية: الكويت. 32.
- رشاد. ندوى عبد الله. (2011). استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة. المجلة العراقية للعلوم الإحصائية. العراق. 19.
- سلامي، أحمد، شيخي، محمد. (2013). اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011). مجلة الباحث. ورقلة. الجزائر. 13.
- عباس، علي. (2007). إدارة الأعمال الدولية. دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- عبد السلام، رضا. (2007). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر. المكتبة العصرية: المنصورة، مصر.
- عبد العظيم، زينب. (2000). السياسة المصرية اتجاه الولايات المتحدة. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت. لبنان.
- عبد الغفار، هناء. (2002). الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية - الصين نموذجاً. بيت الحكمة: بغداد. العراق..
- عدنان، غانم، المسبيلي، لبنى حسين صالح. (2003). دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (الجمهورية اليمنية). مجلة جامعة دمشق: سوريا. 19(2).
- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظري والتطبيقي. الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.

- علوان، قاسم نايف. (2009). الإدارة والاستثمار بين النظرية والتطبيق. دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- علي، علي عبد القادر. (2004). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. قضايا التنمية في الأقطار العربية. 31.
- محمد، أميرة حسب الله. (2004). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر). الدار الجامعية: الإسكندرية. مصر.
- مفتاح، صالح، بن سمينة، دلال. (2004). واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر. مجلة بحوث اقتصادية عربية. الجزائر. 4.
- همال، علي، حفيظ، فاطمة. (2005). آفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية متوسطة. مجلة الاقتصاد والمناجمنت. الجزائر. 7.
- Capos, Naurce F, kinoshita, Yuko. (2002). foreign direct investment as technology transferred some panel evidence from Transition economies. the Manchester school. 70 (3).
- Lambelet Jean Christian. (2001). Cours de modèles macroéconomique. Available on the website: [www.hec.unil.ch/modmacro/receil.pdf](http://www.hec.unil.ch/modmacro/receil.pdf).
- Root, Frankelin. (1982). International trade and investment, theory, policy, enterprise. Thomson south western publishing. United States.
- UNCTAD. (1999). foreign direct investment, and the challenge of development. World investment report. United nation, New York.
- [www.andi.dz](http://www.andi.dz)
- [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)